الجمهورية العربية المتحدة

اجتماعات : ٥ و ٦

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة

مكتب الرئيس للأبحاث الاقتصادية

محضر

اجتماع السيد رئيس الجمهورية

بالساده الوزراء

في يومي الثلاثاء ٨ مايو والاربعاء ٩ مايو ١٩٦٢

مايو ١٩٦٢

محضـــر

اجتماع السيد رئيـس الجمهوريـــــة

مع هيئـة الـــــوزارة

يوم الثلاثـاء ٨ مايـــــو ١٩٦٢

الســـــاعة ٦ مساء

اجتمع السيد الرئيس جمال عبدالناصر بالسادة نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والربع من مساء يوم الثلاثاء الموافق ٨ مايو ١٩٦٢ بالقصر الجمهورى بالقبـــة ٠

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع بسبب السفر :

١ـ السيد / الدكتور مصطفى خليل وزير المواصـــلات

٢ـ السيد / حسين ذو الفقار صبرى نائب وزير الخارجية

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عام حكومـــة الجمهورية العربية المتحدة ٠

وقام بأعمال الاختزال السيدان محمد ابراهيم ومحمد الخولى المختزلان برئاسة الجمهورية ٠

السيد الرئيس : بالنسبة للميثاق .. فان قراءته قراءة سريعة قد تستغرق خمس ساعات أو أكثر .. وأرى أن نقرأ الميثاق كله لأنه فى حقيقته يعتبر وحدة متكاملة .. وبعد أن نقرأه .. نناقشه اذا كانت هناك فرصة للمناقشة .. ولكنى لا أعتقد أننا سنستطيع أن نناقشه فى جلسة اليوم .. ويمكن أن نعقد لذلك جلسة أخرى غدا أو بعد غد .

وعندما نستمع الآن الى نص الميثاق يجب أن نترك ما قد يكون به من اخطاء لغوية مثل "اسم ان وخبر كان" .. لأن المراجعة اللغوية لم تتم بعد .. وانما يجب أن نركز على الأفكار .. الأفكار التى تحتاج الى مناقشة أو شرح .. أو الأفكار الناقصة أو الزائدة .

وقبل أن نضع هذا الميثاق .. هناك أناس كثيرون وضعوا حوالى ٢٠ ميثاقا أو أكثر .. أناس من الاتحاد القومى والمجموعات الأخرى .

وبوضع هذا الميثاق الاشتراكى المرحلى نكون قد استطعنا أن نعبّر عن افكار مرحلية .

لقد كان هناك من يعتقد أن الميثاق هو أن نقول : " نحن الشعب تعاهدنا على كذا وكذا " .. وأنا لا أعتبر أن هذا هو الميثاق .. واذا كان الميثاق بهذا الشكل فانه لا يستغرق اكثر من نصف ساعة ..

وبالنسبة لنا — كمسلمين — كان من الممكن أن يكون الميثاق :

" نحن المسلمون تعاهدنا على أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ... "

ان العملية أخذ وعطاء وسرد لقصص وحكايات حتى نخرج منها بمعان محددة .

والميثاق مقسم الى عدة فصول .. الفصل الأول : "نظرة عامة" .. والفصل الثانى : " فى ضرورة الثورة " .. والفصل الثالث : " جذور النضال المصرى .. والرابع : " درس النكسة الثورية" .. والخامس : " عن الديموقراطية السليمة" .. والسادس : "فى حتمية الحل الاشتراكى" .. ثم السابع : " الانتاج والمجتمع" .. ثم الثامن : "مع التطبيق الاشتراكى ومشاكله" .. ثم التاسع : "الوحدة العربية" .. والعاشر : " السياسة الخارجية " .

هذه هى فصول الميثاق .. واذا كانت هناك ملاحظات عليها .. ويمكن أن تدونوها وتجهزوها للمناقشة بعد أن ننهى قراءة الميثاق .

وأريد أن أؤكد أنه يجب الا ينشر فى الصحف شىء عن الكلام الذى سيقال هنا بخصوص الميثاق .. واذا سألكم الصحفيون فلاتقولوا لهم كلمة واحدة عما فى الميثاق .. والا .. فلادا عى لالقائه يوم ٢١ مايو الحالى .

ثم قرأ السيد / كمال الدين حسين الفصول الأربعة الأولى من مشروع الميثاق ..

ثم قام السيد / حسين الشافعى بقراءة الفصلين الخامس والسادس .. ثم قرأ السيد / زكريا محيى الدين الفصل السابع .. وبعد ذلك قرأ السيد / كمال الدين حسين الفصول الثامن والتاسع والعاشر .

السيد الرئيس : ستكون المناقشة فى جلسة باكر الساعة السادسة مساء ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

رفعت الجلسة فى تمام الساعة العاشرة والثلث مساء ..

محضـــر
اجتماع السيد رئيـس الجمهورية
مع هيئـة الـــوزارة
يوم الأربعـاء ٩ مايـو ١٩٦٢

اجتمع السيد الرئيس جمال عبدالناصر بالسادة نواب رئيس الجمهورية والوزراء ونواب الوزراء فى تمام الساعة السادسة والربع من مساء يوم الأربعاء الموافق ٩ مايو ١٩٦٢ بالقصر الجمهورى بالقبة لاستئناف بحـــــث ومناقشـة مشروع الميثاق الوطنى ٠

وقد اعتذر عن حضور الاجتماع بسبب السفر للخـارج ٠

١ــ السيد / الدكتور مصطفى خليل وزير المواصـــلات
٢ــ السيد / حسين ذوالفقار صبرى نائب وزير الخارجيـة

وقام بأعمال السكرتارية السيد / عبدالسلام بدوى سكرتير عام حكومـــة الجمهورية العربية المتحدة ٠

وقام بأعمال الاختزال السيدان / محمد ابراهيم ومحمد الخولـــى المختزلان برئاسة الجمهورية ٠

السيد الرئيس : هل هناك شيء في حاجة الى ايضاح مما ورد في مشروع الميثاق ؟ .. السيد فتحي الشرقاوي .. هل تريد الكلام ؟

السيد / فتحي الشرقاوي : أشير في صدد الكلام عن الاتحاد الاشتراكي القومي الى ضرورة ايجاد ما سمّي بالنظام أو الجهاز السياسي .. وقد أشير - على ما أذكر - الى أن الحاجة ماسة الى خلق جهاز سياسي .. فهل يغطي هذا التعبير نظاما جديدا ؟ .. وما كنهه ؟

السيد الرئيس : في داخل اطار الاتحاد الاشتراكي القومي تجند العناصر الصالحة للقيادة ...

(قرأ سيادته نص الفقرة الواردة في مشروع الميثاق) .

والمقصود هو مبدأ التفرغ في القيادة بحيث يأخذ الاتحاد الاشتراكي القومي دورا جادا فعالا .. والأساس أننا نجعل السلطات الشعبية فوق المجالس التنفيذية .. أما الطريقة التي كنا نسير بها قبل ذلك .. طريقة الانتخابات ... وبعدها نجد نصف الرؤساء والسكرتاريين يقيمون بالقاهرة .. كانت طريقة غير سليمة .

والمؤتمر سيبحث أمرين .. الميثاق .. ثم تنظيم الاتحاد القومي .. حتى تجرى انتخابات الاتحاد القومي .. وهذه العملية تحت الاعداد لتقديمها في مرحلة أخرى بعد مناقشة الميثاق في المؤتمر .

السيد / فتحي الشرقاوي : هل سيغطي الميثاق هذه النقطة ؟

السيد الرئيس : يستحسن الا يغطي الميثاق التنظيم .. وقد أوردنا عمليات مبدئية اكثر منها تفصيلية .. وأنا متصور أن هناك أربع خطوات .. هذا الميثاق وشرحه في المؤتمر .. وأنا سأتكلم في المؤتمر في شرح الميثاق بعد المناقشة .. بعد ذلك العملية الثانية هي تنظيم الاتحاد القومي .. وبعد ذلك ستجرى

انتخابات ويجتمع مؤتمر ثان للاتحاد القومى .. وستكون هناك مناقشات فى هذا المؤتمر .. وقد تكون هناك فرصة للتكلم فى أشياء تفصيلية أكثر .. وبعد ذلك سيوجد المجلس النيابى وهو الذى سيضع الدستور .

السيد / فتحى الشرقاوى : أى أن الدستور لن يكون من مهام المؤتمر .

السيد الرئيس : لابد أن يكون وضع الدستور من مهام المجلس النيابى .. ولكن المؤتمر هو الذى سيضع خطوط الدستور .. ثم يجتمع المجلس النيابى وتكون له مهمتين .. مهمة وضع الدستور .. ومهمته كمجلس نيابى .

السيد / فتحى الشرقاوى : هل سيكون شرح ما تضمنه الميثاق أثناء نقاش أو عملية تالية أو سابقة للنقاش ؟

السيد الرئيس : ان كل النقط التى تتفتح يمكن شرحها .. وقد يقتضى الأمر أن أتكلم أكثر من مرة من أجل توضيح الفكرة كلها .. وهناك شىء لم افكر فيه .. وهو : كيف سيكون العمل داخل المؤتمر ؟ .. لقد قيل كلام عن تشكيل لجان من المؤتمر .. ولكنى أرى أن العملية ليست اقساما منفصلة .. والكلام مرتبط ببعضه .. فكيف تكون هناك لجان ؟

السيد / كمال الدين حسين : أنا لا أتصور أن تكون هناك لجان .

السيد / الرئيس : من الممكن تشكيل لجنة تقدم تقريرا عن المشروع .. ولكن العملية كلها متكاملة .

السيد / فتحى الشرقاوى : فيما يتعلق بكيفية العمل فى المؤتمر .. اذا استبعد الغرض القائم بتشكيل لجان تتولى كل لجنة منها قسما .. فانى أعتقد انه ستكون

هناك لجنة واحدة تتولى هى المناقشة وتتقدم بتقرير .. ولكن .. كيف سيتم اختيار أعضاء هذه اللجنة ؟ .. وما هو عدد اعضائها ؟ .. وما هى التيارات التى تمثلها ؟ .. هذه مسائل لابد أن تكون فى الذهن صورة كاملة عنها .

السيد / كمال الدين حسين : الذى أتصوره اثناء انعقاد المؤتمر .. أنه ستثار استفسارات عن بعض النقاط الواردة فى الميثاق .. وشرح الميثاق .. هو الرد على هذه الاستفسارات .. كأنه لم تحدث أية مناقشة الا بعد هذه الاستيضاحات .. وستوجد ايضا تعليقات عامة كالتى كانت اثناء انعقاد اللجنة التحضيرية .. وقد تتكون لجنة عن المؤتمر لدراسة الميثاق وتتقدم بتقرير للمؤتمر عن نتيجة الدراسة لمناقشته .. ومن الممكن أن توجد عدة لجان فى مناقشة التنظيم الشعبى .. لكن لدراسة الميثاق لا يمكن أن تتكون أكثر من لجنة .

السيد / المشير عبدالحكيم عامر : للميثاق غرضين .. الميثاق كميثاق وأن جميع أعضاء المؤتمر مفروض أنهم جزء واحد .. ومن المفروض أن يعى المؤتمر الميثاق وأن تحدث توعية للشعب بهذا الميثاق .. واذا لم يقم جميع أعضاء المؤتمر بدراسة الميثاق وتولت دراسة الميثاق فئة منهم .. فان الميثاق لن يدرس الدراسة الوافية .. واذا ما تمت دراسة الميثاق على مستوى مجموعات "لجان" فتتولى كل مجموعة من هذه المجموعات دراسة الميثاق .. ثم تجتمع هذه اللجان مرة أخرى لبحث جميع النقاط التى ظهرت اثناء دراسة اللجان من اضافة أو حذف .. وتجمع هذه النقاط وترسل لسيادة الرئيس حتى تكون عند سيادته صورة كاملة عن النقاط التى يرى استيضاحها .

السيد / عبداللطيف البغدادى : لن تقتصر دراسة الميثاق على أفراد المؤتمر فقط .. بل الميثاق لجميع أفراد الشعب .. وتتولى الجامعات والنقابات والهيئات دراسة الميثاق وتتقدم باقتراحاتها للمؤتمر .. وتتكون لجنة عن المؤتمر لتستقبل هذه الاقتراحات وجميع وجهات النظر وتتولى دراستها وتعرضها فى النهاية على المؤتمر بالصورة التى تراها .. والتوعية مطلوبة فى هذه الفترة وتشترك فيها جميع وسائل الاعلام .

السيد / كمال الدين حسين : ليس الكلام الذى سبق أن قلته هو تنظيم العمل بالمؤتمر .. بعد أن يلقى السيد الرئيس الميثاق على المؤتمر ويتولى سيادته شرحه حتى يلم جميع الاعضاء بتفاصيله .. تعطى فترة لهؤلاء الأعضاء لكى يقوم كل عضو بدراسته مع من انتخبوه .

السيد الرئيس : عملية الاستفسار .. عملية وجيهة لأنه توجد بعض نقاط الميثاق مكتوبة بحالة عمومية خصوصا الفقرات الخاصة بالديموقراطية .. ويمكن أن تعطى للأعضاء فترة لدراسة الميثاق .. وان شاء الله حتى انعقاد المؤتمر نكون قد تمكنا من طبع الميثاق ويوزع على جميع الأعضاء .. واذا وجدت استفسارات سوف نقوم باستيضاحها .

السيد / فتحى الشرقاوى : مادام سيادة الرئيس سيتولى الرد على ما يثار من استفسارات .. فأرى فى هذه الحالة أن لابد من التوقيت والتنظيم بحيث تقدم الاستفسارات مكتوبة قبل الرد عليها بوقت كاف .

السيد الرئيس : اننى أفضل الرد على الاستفسارات فورا قبل أن يشوه حقيقة الصورة من هم خارج المؤتمر .

السيد / فتحى الشرقاوى : يمكن اتباع طريقة التلاوة بشرح .

السيد / كمال الدين حسين : أرى أن يلقى السيد / الرئيس الميثاق .. وبعد ذلك ستوجد استفسارات يتولى الرد عليها السيد الرئيس .

السيد / فتحى الشرقاوى : المسألة الثانية .. فى التقديم للميثاق .. ويصدد الحديث عن مدى اصالة فكرة الثورة والحدث عن كيف أن هذه الاصالة هى السبب

فى دفعتها .. لقد قلتم سيادتكم أن الثورة قامت من غير نظرية .. وقلتم حتى أن المبادئ الستة ليست نظرية ثورية .. هذا ما جاء بالميثاق .. فمتى تكونت النظرية اذن ؟

السيد الرئيس : لقد تكلمنا عن الشعب وقلنا أنه هو الذى وجه وهو الذى عمل .. أى أن العملية كانت نتيجة للممارسة .. والحقيقة أننا فى تطورنا لم نأت بنظرية معينة لنطبقها .. ولكنا سرنا بطريقة الممارسة والتجربة والخطأ الى أن ابتدأت أمورنا تتضح .. ولأول مرة نخرج اليوم بميثاق .. وهذا الميثاق هو نتيجة عشر سنوات من الممارسة .. والكلام فى هذا الميثاق هو أن الشعب هو الذى وجّه وهو الذى علّم وهو الذى جعلنا نسلك هذا الطريق .

السيد / فتحى الشرقاوى : اذن .. هذه هى النظرية .

السيد / المشير عبد الحكيم عامر : النظرية وردت بالتفصيل فى الميثاق .

السيد / عبد اللطيف البغدادى : السيد / الشرقاوى يتكلم عن الباب الأول ..

وقد تناول هذا الباب الوضع قبل الثورة .. وفى بداية الثورة لم يكن هناك تنظيم سياسى .. ولكن كان هناك تجاوب من الجماهير .. ثم جاء دور الشعب الذى عمل على تطوير وتوسيع المبادئ الستة بالممارسة .. ثم طلائع الثورة وتلاقيها مع الأهداف والآمال الكبار للشعب .. ثم مقاومة الشعب لكل الانحرافات .. أى أن النظرية نبعت من آمال الشعب نفسه .. والقيادة كانت متجاوبة مع هذه الآمال .

السيد / فتحى الشرقاوى : توجد بعض عبارات وردت فى الميثاق لو تركت هكذا قد تكون مثارا للتساؤل .. منها عبارة "تذويب الفوارق" هذه العبارة كانت أكثر العبارات حظا مما كتب فى الصحف .. ذهب البعض فى تفسيرها الى اقصى اليمين وذهب البعض فى تفسيرها الى اقصى اليسار .. ومن هؤلاء المفسرين من هو

حسن النية ٠٠ وياحبذا لو تفضل السيد الرئيس بشرحها اثناء القاء الميثاق ٠٠ وكما قال سيادة الرئيس عن هذه العبارة ٠٠ منع تحكم الانسان فى الانسان أو منع السيطرة ٠٠ وتقريب ما بين الطبقات ٠٠ ولكن يجب أن يكون فى الأذهان ٠٠ انه اذا بدأ الشوط ٠٠ لا مساواة بين الناس ٠٠ ان المجتمع الاشتراكى قائم على العمل أولا ٠٠ ولا يمكن ان يساوى بين النشيط والكسول ٠

السيد الرئيس : لقد سبق أن تكلمت عن اذابة الفوارق ٠٠ وهى شئ والعمل شئ آخر ٠٠ وكل واحد يأخذ على قدر عمله ٠٠ ثم ما هو المقصود بالطبقية ؟ الطبقية شئ وقدرة الفرد شئ آخر ٠٠ بالنسبة للطبقية ٠٠ توجد طبقة تستغل ٠٠ وهذه قد أخذت الاستغلال ارثا أو أخذت الاستغلال بوسائل مختلفة ٠٠ ثم أخذت السلطة ٠٠ وقد ورثت السلطة للطبقات المستغلة ٠٠ ثم توجد طبقات أخرى لم تأخذ الفرصة ٠٠ النظام الشيوعى ٠٠ يهدم هذه الطبقات ويعمل على سيادة الطبقة العاملة ٠٠ لكن بالنسبة لنا ٠٠ كانت توجد طبقة سائدة أخذت منها السلطة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ٠٠ ونحن لا نمثل الاقطاع أو الرأسمالية المستغلة ٠٠ انما اتينا بالمبادئ الستة التى تتمثل فيها اهدافنا ٠٠ وتذويب الطبقية واقامة مساواة بحيث نصل الى مجتمع لا طبقية فيه ولا اقطاعية ولا رأسمالية مستغلة ٠٠ سبيلنا الى هذا ٠٠ أن تعطى الفرصة فى الحاضر والمستقبل للطبقات المحرومة التى فاتتها الفرصة ٠٠ سبيلنا فى هذا ٠٠ القضاء على الاستغلال بكل معانيه ٠٠ كل هذا لن يتم بين يوم وليلة ٠٠ لكن ليس معنى هذا أن كل الناس تأخذ ٥ أو ٥٠ جنيها كما يقول الدكتور عزيز صدقى ٠٠ لا ٠٠ لأنه يوجد الغنى والفقير فنى ٠٠ نحن مثلا حددنا الأجر بخمسة آلاف جنيه ٠٠ من الممكن مستقبلا أن يحدد الأجر بعشرة آلاف جنيه ٠٠ وليس معنى هذا وجود طبقية ٠٠ لأنه قد يوجد ابن عامل يأخذ مرتب العشرة آلاف جنيه ٠٠ يمكن أن نذكر هذا الكلام أثناء شرح الميثاق ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : بخصوص التعرض للثورة ٠٠ يجب أن تبرز شخصية الثورة وكيف انها كانت متكاملة مع الماضى وما حولها وانها لم تكن منعزلة ٠

نقطة أخرى ٠٠ يمكن أن يعاد فيها النظر ٠٠ عندما نتكلم عن تاريخنا ٠٠ نتعرض للغزو الفرنسى ٠

السيد الرئيس : موافق على هذا وكذلك نتعرض للمماليك .

السيد / فتحى الشرقاوى : كما وأرى أن نتعرض لمرحلة الاسلام .. وانه لم يكن غزوا أو قتلا .. ولقد كتب عنه كثير من المستشرقين .. وترك هذا التراث في مكتبات بغداد .. ونقل عنه الغرب حضارته .. كما ونتعرض ايضا للمسيحية وما دعت اليه من مبادئ روحية سامية .

ثم تعرض الميثاق للديموقراطية السياسية لما قبل الثورة وكيف كان الحال وأن أول عمل استهدفته الثورة هو تخليص ارادة الانسان من الشوائب التى كانت تحجبه .. أرى أن توفى هذه النقطة فى الميثاق .. حيث أن الثورة عملت على تخليص الارادة الحرة وسارت خطوات كثيرة بعد ذلك ولا يمكن أن نسقط هذه الوقائع من عمر الثورة .. حيث جرت انتخابات تقدم فيها العمال .. مظهر لم تألفه مصر قبل ذلك .. ووجد مجلس أمة متحلل من كل قيد وبالرغم من مدة المجلس القصيرة فأمكنه أن يحقق الكثير .. كما أن الثورة لم تقف عند هذا الحد .. بل سارت خطوات أخرى جديدة .. من هذه الخطوات .. نظام الادارة المحلية .. والاتحاد القومى .. اذن لم نعمل على تخليص الارادة فقط بل وتخليص الفرد .

السيد الرئيس : أنا لا أعتبر هذه العملية تفصيلية .. والحقيقة اننى تلافيت التفاصيل ولم أتكلم حتى عما فعلته الثورة .. مع أن هناك مجالا كبيرا للتحدث عما فعلته الثورة .. وأنا فى تفكيرى فى مؤتمر الاتحاد القومى أعتقد انه ستكون هناك فرصة للحديث عما فعلته الثورة فى مختلف الميادين خلال العشر سنوات الماضية .

وهذه النقطة مبدئية .. لقد كانت هناك ديكتاتورية الاقطاع ورأس المال .. وكانت هناك ديكتاتورية طبقات .. هذه الديكتاتورية الطبقية لها جذور — وستبقى هذه الجذور — .. لها جذور من العلم .. ولها جذور من المال .. ولها جذور من النفوذ والحسب والنسب الى آخر هذه الجذور المعروفة .. وهذه الديكتاتورية لازالت تملك فى أيديها — الى حد كبير — مفاتيح تؤدى الى القوة .

ولكن ٠٠ بالنسبة للطبقات الأخرى ٠٠ كانت محرومة ٠٠ مغلوبة على أمرها ٠٠ ولم تكن تشارك فى الحكم اثناء حكم هذه الديكتاتورية أو الديموقراطية الرجعية الا بأن تساق اوشىء من هذا القبيل ٠٠ ولم يحدث أن دخل فلاح البرلمان ٠٠ كان يدخله الاقطاع ٠٠ وهناك فرق كبير بين الفلاح والاقطاعى ٠٠ كذلك لم يحدث أن دخل عامل البرلمان ٠٠ حتى أن المثقفين الذين دخلوا البرلمان ٠٠ دخلوه من الناحية الطبقية ٠

والحزبية كانت أيضا — فى ذلك الوقت — تمثل هذه الديكتاتورية ٠٠ وكانت تمثل الاقطاع ورأس المال ٠

ونحن اذا أردنا أن نذيب الفوارق بين الطبقات ٠٠ فماذا نفعل ؟ ٠٠ وماذا فعل الشيوعيون ؟ ٠٠ لقد قرروا أن يكون الحكم كله لمجالس السوفيتات ٠٠ وهى عبارة عن تحالف بين العمال والفلاحين والجنود ٠٠ والبرلمان الأول الذى كان موجودا بعد الثورة الأولى — أيام كرينسكى — لم يكن بهذا الشكل ٠٠ فحلوه ٠٠ واقاموا مجالس سوفيت ٠٠ ومعنى هذا أنهم حرموا الجميع من سلطة التشريع ومن المشاركة فى السلطة ٠٠ واقتصرت السلطة على الفئات الثلاث ٠٠ فئات العمال والفلاحين والجنود ٠٠ وهم فى هذا كانوا صادقين مع أنفسهم ٠٠ لأن مبدأهم كان يقضى باقامة ديكتاتورية الطبقة العاملة ٠

اما نحن ٠٠ فاننا لا نسلك هذا السبيل ٠٠ ولكنا نقول اننا ننتقل الى ديموقراطية الشعب ٠٠ ونقول اننا ضد أى ديكتاتورية طبقية جديدة ٠٠ لأن أى طبقة تسود — حتى ولو كانت طبقة العمال — فانها ستضع البلد فى مآسى لا أول لها ولا آخر ٠٠ واذا استولى العمال على السلطة وأقاموا ديكتاتورية "البلوريتاريا" فانهم يسيئون الى العملية ٠٠ وتكون هناك عمليات انتقام وعمليات لا أول لها ولا آخر ٠٠ وذلك يقضى على كل الجذور الموجودة عندنا فى المجتمع ٠

اذن ٠٠ فلابد من عملية انتقالية حتى نذيب الفوارق بين الطبقات ٠٠ هل نستطيع اذابة الفوارق بين الطبقات فى عشر سنوات ؟ ٠٠ كلا ٠٠ ولا حتى بعد عشرين سنة ٠٠ فهل نستطيع أن ندخل الطبقات التى نريد أن نساوى بينها الى البرلمان ؟؟ ٠٠ تلك الطبقات التى قاست وحرمت آلاف السنين ٠٠ وهما طبقتى العمال والفلاحين ٠٠ كم عاملا دخل البرلمان الماضى ؟ ٠٠ وكم فلاحا دخل ذلك البرلمان ؟ ٠٠ اننى لا أريد برلمانا من الطبقة المتوسطة ٠٠ لأن هذه

الطبقة لها دائما تطلعات رجعية لتنتقل الى طبقة الرأسمالية أو طبقة كبـــار الملاك ٠٠ وهى لا تدافع عما هى فيه الآن ٠٠ وانما تدافع عن آمالهـــا فـى المستقبل ٠٠ فالطبيب المتخرج حديثا الذى لا يملك شيئا يتصور انـــه — بعد ١٥ عاما — سيكون له رصيد فى البنوك يبلغ ١٥٠ ألف جنيه أو أكثر ٠٠ فهو يدافع عن الوضع الذى يتصور نفسه سيكون فيه بعد ١٥ سنة ٠٠ وليـــس الوضع الذى يعيش فيه الآن ٠٠ فهو يتكلم عن آماله المستقبلة ٠٠ ويريد أن "يتدحرج" من تحت الى فوق ٠٠ الى الطبقة الرأسمالية ٠٠ كذلك المحامى ٠٠ يأمل أن يصبح يوما وزيرا للعدل ٠٠ ويريد أن يكوّن ثروة ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : ان وزير العدل لا يكوّن ثروة ٠

السيد الرئيس : المحامى ٠٠ كان وهو طالب بكلية الحقوق يحلم بأنه سيكـــون محاميا كبيرا ويعمل مع "سليمان غنام" ٠٠ وقد يكون هذا الطالب فقيرا ويسكـن فى حجرة مع أربعة طلاب ٠٠ فهو — من الناحية الطبقية — ينتمى الى طبقـــة العمال أو طبقة الفلاحين ٠٠ ولكنه يأمل أن ينتقل مستقبلا من هذه الطبقـة ٠٠ ونحن لا نريد للمجالس الشعبية التى تأتى أن تكون مجالس بهذا الشكل ٠٠ والا ٠٠ فاننا سندخل فى أزمة حكم ٠

اذن ٠٠ الضمان الوحيد ٠٠ هو أن الطبقات المحرومة ٠٠ والتى لازالـــت تفتقد القوة ٠٠ والتى لا تصدق اليوم أن الدولة أصبحت تعطيها ٠٠ وهما طبقـتى العمال والفلاحين ٠٠ هاتان الطبقتان ٠٠ لابد أن يكون لهما ٪ التشريـــــع على الأقل ٠٠ حتى لا يقتصر التشريع على الرجعية أو أصحاب المال أو أصحـــاب الأرض أو الطبقة المتوسطة ٠

وقد يتصور بعض الناس أن الفلاحين والعمال قد ينحرفون ٠٠ ولكـــنى أعتبر أن هذا هو صمام الأمان للتطور الى اذابة الفوارق بين الطبقـــات ٠٠ وأنا أقول ٥٠ ٪ أو أكثر ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد تعرض الميثاق لهذه النسبة ٠٠ ولم نستطع أن نغبن هؤلاء لأنهم اصحاب المصلحة ٠٠ وكانت توجد الطبقة المتوسطة ٠٠ والعقلية الرجعية ليست طبقة بل هى عقليات ٠٠ وهذا سر تخلفنا ٠٠ عندما يقول سيادة الرئيس بأنه يميل للعامل ٠٠ فهذا لكى ينصف العامل ويصل الى حقه المهضوم وليس ليسود هذا العامل ٠٠ وسبيلنا الى تحقيق الغاية واضح ٠٠

فمثلا عند اجراء انتخابات الجمعيات التعاونية ٠٠ لم يتقدم اليها الا الذين يحبون المظاهر ٠٠ الفلاحون الطيبون فى حقولهم يباشرون اعمالهم ٠٠ نحن نبحث عن الناس الطيبين ٠٠ وتحديد النسبة لم تجعلنا فى مرونة تسمح باحضارهم ٠

السيد الرئيس : بالنسبة للطبقة المتوسطة ٠٠ فستوجد فرصة ٠٠ ثم أن الغرض هو انهاء الطبقية ٠٠ اذا لم نعمل هذا فسنمكث مدة توجد طبقية كما ستوجد الطبقية فى التشريع ايضا ٠٠ ولتقريب طبقة العمال والفلاحين سنحتاج الى وقت اكثر ٠٠ ولكن لم اتصور اننا " نوصل " ٠٠ ولأول مرة فى تاريخنا توجد سلطة شعبية كبيرة لها قيمة ولها كيان ٠٠ والتشريع ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين ٠٠ هذا له مدلول كبير ٠٠ الطبقة المحرومة اخذت نصف التشريع واخذت ٥٠ ٪ على الأقل من السلطة ٠٠ هذا هو الانقلاب الكبير من أجل العمال ومن أجل اذابة الفوارق ٠٠ هذه الجملة تغنى عن الميثاق كله ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : ولكن يلزم التحديد من الآن ٠

السيد الرئيس : أعتقد بعد فترة العشر سنوات ٠٠ قد نلغى هذا التحديد ونكون قد وصلنا الى مرحلة كبيرة فى اذابة الفوارق بين الطبقات ٠٠ ويكون المثقفون فى هذا الوقت ٠٠ وأرجو الا يكونوا طبقة ٠٠ يعبرون عن آمال العمال والفلاحين ٠٠ لأن التطور الطبيعى نحو اذابة الفوارق مع زيادة عدد المثقفين ٠٠ ومشاركة الطبقة المحرومة فى نصف التشريع مع المثقفين والرأسمالية

الوطنية سوف يتم التوازن .. انما سيخرج بعض الشواذ ويريد بعض الناس أن يشغلوا مناصب وما الى ذلك من انتهاز الفرص .. هذا فى كل مجتمع .. وما علينا الا ايجاد السبل التى نستطيع بها أن نتغلب على هذه المشاكل .

السيد / عبداللطيف البغدادى : فيما يتعلق بنقطة الفتح الاسلامى وتأثيره .. تكلم الميثاق عن جذور النضال المصرى وتفاعل مصر وتأثير الفتح الاسلامى عليها .. ولكن لو تكلم عن الفتح الاسلامى وتأثيره فانه يكون قد انتقل الى موضوع آخر .

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد قلت : "ايجاز الحديث عن فضل المنطقة على العالم" .. وهنا المناسبة اكرم .. لأننا لم نكن غازين .. وقد اغترفوا من مناهلنا .

نقطة اخرى .. لقد تكلم الميثاق عن ضرورة النقابات الزراعية والنقابات العمالية والحقوق التى أعطتها لهم الثورة .. ولعله من اللازم فى هذا الصدد بالذات أن يقترن الحديث عن الحقوق بالتذكير بواجبات العمل .

السيد الرئيس : لقد كتبنا عن هذه النقطة فى الباب الخاص بالتطبيق الاشتراكى .

السيد / فتحى الشرقاوى : اننى أقول انه لابد أن يستشعر العامل انه يأخذ حقه .. ولكن مطلوب منه — فى ظل المجتمع الاشتراكى — واجب غير واجبه فى المجتمع الرأسمالى .

السيد الرئيس : هذه النقطة واردة فى التطبيق الاشتراكى .

السيد / موسى عرفه : ولكنها فى حاجة الى تركيز أكثر .

السيد / على صبرى : ان مسئولية النقابات مفصلة .

السيد / عباس رضوان : لقد وردت هذه النقطة فى باب الانتاج والمجتمع .

السيد الرئيس : لقد أصبح العامل هو سيد الآلة ...

(ثم قرأ سيادته نص الفقرة الواردة فى مشروع الميثاق) .

السيد / موسى عرفه : هذه النقطة فى حاجة الى اسهاب أكثر .

السيد الرئيس : يمكن أن يكون ذلك فى اثناء الشرح .. خصوصا ونحن لم نسهب فى شىء .. فالميثاق كله مركز فى نقط .

السيد / فتحى الشرقاوى : بعد ذلك .. تكلم الميثاق فى صدد الحديث عن أسباب فشل ثورة سنة ١٩١٩ .. وهذه المسألة فى حاجة الى لفتة .. فمن ضمن تلك الأسباب المتصلة بسياستنا فى المنطقة أن قادة الشعب لم يفطنوا أبدا الى أن المعركة متصلة بميدانها الواسع عبر سيناء .. ولم ينظروا الى ما بعدها .. فضعفت الثورة .

السيد الرئيس : انهم لم يهتموا بوعد "بلفور" .

السيد / فتحى الشرقاوى : ان هذه النقطة هامة جدا لأن كثير من الناس — فى هذه المرحلة بالذات — فى حاجة الى أن يفهموا ويدركوا هذه الحقيقة .. وحبذا لو ابرزنا تجربة واحدة مرّ بها ايماننا فى سنة ١٩٥٦ ودلت على اننا نؤمن بفكرة القومية العربية .. وأنا فى اعتقادى اننا كسبنا المعركة بفضل القيادة

التى ثبّتت الشعب طوال أيام المعركة .. ثم بعد ذلك العمل الثانى هو وقفة القواعد الشعبية فى كل البلاد وخصوصا سوريا .. هذه الوقفة الاتحادية وسّعت ميدان المعركة وظهر بعد ذلك للذين اعتدوا ان المسألة تهدد السلم العالمى .. ان وقفتنا ووقفة الشعوب العربية هذه قد تغطى اكثر من معنى .. وحبذا لو أبرزناها .

ثم فى صدد الكلام عن أن الديموقراطية الاقتصادية وسيلتها الاشتراكية أو أن الحرية الاقتصادية وسيلتها الاشتراكية .. فى هذا الصدد كان الميثاق حريصا على أن يقطع ما بين نظامنا والتقليد .. وفى هذه النقطة حبذا لو أبرزنا — على ضوء تاريخنا الثابت — مسألة تميّز ثورات هذه المنطقة بالجانب الروحى .. وكيف أن الجانب الروحى هو الذى كان فى الماضى وهو الذى سيكون فى الحاضر والمستقبل الحفاظ لنظامنا هذا .

السيد الرئيس : الجزء الخاص بالكلام عن المعانى الروحية غير كاف .

السيد / فتحى الشرقاوى : هذه يمكن أن تتصل بالحديث عن جدوى الاشتراكية فى تدعيم الديموقراطية نفسها .. فمثلا البلاد التى تعتبر نفسها معاقل للديموقراطية .. لم نر ديموقراطية .. نرى الرأسمالية وخمسة ملايين يهودى يحكمونها .. هذه الديموقراطية التى اغفلت الديموقراطية الاقتصادية .. ولقد فطنت الثورة لهذا .. وفى كتاب فلسفة الثورة .. ذكر ضرورة الملاءمة بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاقتصادية .

وبصدد الحديث عن القطاع العام والقطاع الخاص .. فقد وردت عبارة تكفى عن تحديد النسب وهى .. ضرورة سيطرة الشعب على جميع وسائل الانتاج ..

السيد الرئيس : ليس معنى السيطرة .. تملك ..

السيد / فتحى الشرقاوى : لقد تعرض الميثاق الى أن يتولى القطاع العام التصدير بنسبة $\frac{٣}{٤}$ ويتولى القطاع الخاص تصدير الربع الباقى .. وقد توجد

خبرات ممتازة فى القطاع الخاص يمكن الاستعانة بها .. ولهذا أرى تحديد نسبة مع وجود القطاعين .. قطاع يتحمل المسئولية .. وقطاع يتولى عملية الارشاد .. وفى هذا مرونة أكثر .

السيد الرئيس : هذا هو الموجود .. انما التحديد لغرض .. كانت فكرتى الأولى الا أحدد .. ثم رأيت أنه من الأفضل التحديد .. لماذا ؟ لأنه قيل بأننا سوف نقوم بتأميم محال البقالة والجزارة .. والتحديد عملية تطمين للرأسمالية الصغيرة .. وبالنسبة للأراضى الزراعية .. يوجد الآن من يبيع فى أرضه لأنه معتقد بأن يوم اعلان الميثاق سوف تحدد الملكية الزراعية بخمسين فدانا .. واذا لم تحدد بهذا القدر الملكية الزراعية يوم اعلان الميثاق فسوف تحدد يوم ٢٣ يوليو القادم .. ثم قيل كلام آخر عن تملك العمارات السكنية .. وايجاد نية تأميمها .

السيد / فتحى الشرقاوى : مادامت الغاية هى توفير الطمأنينة فان اختيار الوسيلة ميسورا .

السيد الرئيس : ان هذه الشائعات هى التى جعلتنا أن نحدد هذا .. لأننا نريد أولا أن نضع عموميات .. وسألت قطاعات كثيرة .. فقيل بأن العموميات لا توفر الطمأنينة .. سألت الأخ عبد الحكيم عامر .. فقال لى سوف اسأل .. ثم قيل له بأن الرئيس قال " ان الاشتراكية لا حدود لها " .. ويرى بأن التحديد لابد منه .

السيد / فتحى الشرقاوى : هل التحديد الوارد فى الميثاق يوفر هذا المعنى ؟

لا .. نحن نقول بأن التحديد لمعالجة احساس .. ولما نقول بأن الملكية الزراعية ستحدد بمائة فدان .

السيد الرئيس : هذا تفكيرنا بعد مدة .

السيد / فتحى الشرقاوى : يجب أن نغطى هذا التفكير .. لأن القانون أوضح الملكية المستغلة .. والملكية فى حدود القانون ليست مستغلة .. نحن نقول .. وقفنا عند هذا الحد فى تحديد الملكية الزراعية واذا رأى الشعب بعد مرحلة أن يقلل من هذه الملكية .. فلامانع من ذلك ..

بالنسبة للتصدير .. فهو مطلق .. ومادام المال الخاص خاضع لتوجيه الدولة وهو وظيفة اجتماعية .. فماذا نخاف منه ؟ يمكن تغطية هذا بأن يدخل فى القطاع العام .. ولذلك قلنا .. يتولى القطاع العام القيادة .

كما حددت التجارة الخارجية والداخلية .. أرى أن يسمح بالتجارة الداخلية فى الحدود الغير مستغلة .. ولكى نغطى احساس قلق التجارة والصناعة يكون عن طريق تحصين ما بين القطاعين العام والخاص بحيث نضمن عدم جموح القطاع العام والقطاع الخاص .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : تصدير القطن عن طريق القطاع العام فقط .

السيد الرئيس : ان الغرض من هذا التحديد .. حتى لا يقال بأن التصدير مؤمم .. لولا هذا التحديد وبدون قانون .. يمكن القول بأن التصدير يكون عن طريق القطاع العام فقط .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : فيما يتعلق بتوزيع التصدير .. النسب هى ٥٠ ٪ للقطاع العام و ٥٠ ٪ للقطاع الخاص .. اذا أخذنا مجموع صادراتنا نجد أن أكثر من ٧٥ ٪ للقطاع العام .. والنقطة التى فى حاجة الى توضيح هى : هل المقصود أن ٧٥ ٪ من رأسمال الشركات التى تعمل فى التصدير يجب أن يكون فى القطاع العام ؟ .. أم المقصود أن الشركات الموجهة من الحكومة أو التى تشترك الحكومة فى رأسمالها هى التى تصدر ٧٥ ٪ ؟

السيد الرئيس : هل نترك التصدير بدون تحديد للنسب فى الميثاق ؟

السيد / فتحى الشرقاوى : نعم ٠٠ الى أن يرى الشعب رأيا آخر ٠

السيد الرئيس : بالنسبة للتصدير ممكن ٠٠ ولكن بالنسبة للتجارة الداخلية نحددها بالربع للقطاع الخاص والثلاثة أرباع للقطاع العام ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : وهنا ايضا ٠٠ لماذا نحدد ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ان الطريقة التى ذكرت بها مسألة القطاع العام والقطاع الخاص فى الميثاق طريقة مطمئنة ٠

السيد الرئيس : ان كل "البقالين" فى البلد يقولون : "اللهم اكفنا شر التأميم" وهم يتصورون أننا سنؤم التجارة الداخلية كلها بعملية الجمعيات التعاونية ٠٠ وأنا أريد أن أقول لهم اننا لن نتوسع اكثر من ٢٥ ٪ فى العشر سنوات ٠٠ ومن ناحية المبدأ فانى أفضل أن نتوسع فى التعاون الى أكثر من ٢٥ ٪ ٠

السيد / فتحى الشرقاوى : اننا عندما ننشىء جمعيات تعاونية فى كل البلد ٠٠ هل يعتبر هذا تأميما ؟؟ !! كلا ٠٠٠

السيد الرئيس : ان الجمعيات الاستهلاكية جمعيات تعاونية اسما ٠٠ لكنها فى الحقيقة قطاع عام ٠

السيد / عبدالمحسن أبو النور : ان التحديد لابد أن يتضمنه الميثاق ٠٠ فالناس اليوم لا تعمل كما يجب أن يعمل المواطنون لفائدة بلدهم ٠٠ والتحديد يطمئنهم ويحركهم الى العمل وهم مستريحون ٠٠ خصوصا وأن كل التغييرات التى ستحدث خلال العشر سنوات موجودة فى الميثاق ٠٠ فمثلا عندما قلنا ١٠٠ فدان للأسرة عملنا شيئا من التغيير ٠٠ وواضح أن هذا هو آخر تغيير فى العشر سنوات ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : موضوع الأسرة والمائة فدان فى حاجة الى تفسير ٠

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : المقصود هم الأولاد القصّـــر .

السيد / فتحى الشرقاوى : والأولاد البالغـــون ؟

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : الأولاد البالغون يكوّنون عائلات منفصلة .

السيد الرئيس : أنا أقصـد من هذا الآتى :

هناك شخص يشترى الآن ويكمل لنفسه مائة فدان .. ثم يشترى لزوجته مائـة فدان .. وهناك شخص آخر يشترى باسم أولاده القصر .. هؤلاء هم الذيـن أردت أن أمنعهم من الشراء .

السيد / فتحى الشرقاوى : من الممكن أن نمنعهم من الشراء .. ولكننا نقول أن من لديه أرضا يبيعها .. فكأن هناك عملية أخذ ستتم .

السيد الرئيس : اننا لن نأخذ منهم .. ولكن يجب أن يبيعوا مايزيد عن ١٠٠ فدان .. فهناك عائلات تملك ٦٠٠ فدان .

السيد / فتحى الشرقاوى : هل غطاها هذا التحديد ؟

السيد الرئيـس : نعـــم .

السيد / فتحى الشرقاوى : ان العائلات غير الأسر .. وهناك عائلات تملك ٣ آلاف فدان أو ٤ آلاف فدان .

السيد الرئيس : لقد أخذناهم فى الحراسة .. وما أخذناه فى الحراسة نوزعه .. ثم اننـا نضع صورة المجتمع بعد عشر سنوات .. فما الذى يمنع هذا التحديد ؟؟ !! اننا نقول لهم اننا لن نفعل شيئا آخر حتى سنة ١٩٧٠ .

السيد / فتحى الشرقاوى : اذن .. لاداعى بتحديد أن يكون البيع للجمعيات التعاونية .

السيد الرئيس : لقد قلنا : " للجمعيات التعاونية أو للغير " .

السيد / عبدالمحسن ابوالنور : يمكن أن يتلاعب البعض بالقانون ويبيع للخولى والخفـير ويأخذ عليه ايصال أمانة بالمبلغ .

السيد / فتحى الشرقاوى : من الممكن أن تشكل لجنة لتبحث من المستحق .

السيد الرئيس: ان الغرض من هذه الناحية .. تحديد مجتمعنا حتى عام ١٩٧٠ .. وبالنسبة لعملية بيع الاراضى .. فقد نقص الثمن ٤٠٪ عما كان عليه السعر فى العام الماضى .. الفكرة .. هو أن يقوم الاصلاح الزراعى بالشراء كأى مشتر حتى ولو لم يقم بالشراء وفق قانون الاصلاح الزراعى .. وبهذا تحافظ الاراضى الزراعية على مستواها .. وفى تفكيرى .. ان يقوم البنك العقارى باقراض الاصلاح الزراعى بشراء الاراضى الزراعية بسعر المثل .. حتى يوجد مشترى للاراضى الزراعية التى لا يوجد لها مشترى الآن .. ويمكن للاصلاح الزراعى ان يقوم بالشراء بالتقسيط ويتولى بيعها للزراع بالتقسيط أيضا .. أى أن عملية البيع والشراء خارجة عن نطاق قانون الاصلاح الزراعى .. لان الشراء سيكون بالنقود .

السيد عبد المحسن أبو النور: للجمعيات التعاونية الزراعية حق الشراء والبيع .

السيد كمال الدين حسين: يوجد بعض أفراد يرغبون فى بيع أرضهم بسبعين مثل الضريبة .

السيد عبد المحسن أبو النور: لقد جاء الينا بعض الافراد يعرضون بيع أرضهم بسبعين مثل الضريبة .

السيد الرئيس: ان الغرض من التحديد .. هو انه توجد اشاعات كثيرة بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا يوم ٢٣ يوليو القادم .

السيد احمد فرج: الذى أعتقده ان الاستفسارات ستكون أولا عن الدستور والمجلس النيابى .. حيث ان الجميع يودون معرفة هذه الخطوات .. واذا رجعنا الى الطريقة

التى تولى بها السيد الرئيس الرد على أسئلة اعضاء اللجنة التحضيرية .. نجد أن سيادة الرئيس تحدث عن عمل اللجنة وانها ليست لجنة تنفيذية أو تشريعية .. المؤتمر الوطنى .. يبحث الميثاق ويناقشه .. ثم تجرى الانتخابات العامة فى انحاء الجمهورية العربية المتحدة .. ثم ينعقد مؤتمر الاتحاد القومى .. وهو المؤتمر الممثل فعلا لجميع ابناء الجمهورية .. وفى هذا المؤتمر يتقرر الدستور وطريقة وضعه كما يبحث طريقة الحكم .. وأرى ان يوضح للناس ذلك .. كما أن خطوات المؤتمر يجب أن نمهد لها من الآن .. قبل انعقاده واثناء انعقاده .

السيد الرئيس: لقد تكلمت فى الميثاق من الناحية العامة .. وسوف أتولى التفاصيل بالشرح .

السيد احمد فرج : الذى أقصده هو التمهيد للمؤتمر القادم من الآن بحيث نشرح للناس الميثاق وما يليه من مؤتمر الاتحاد القومى وكيفية وضع الدستور .. لأن الناس نسيت ما شرحه سيادة الرئيس فى اللجنة التحضيرية .. كما أن النقطة الخاصة بان الميثاق تعرض للنواحى العامة ولم يدخل فى التفاصيل .. أرجو أن توضح ويمهد لها من الآن ايضا .

نقطة أخرى .. خاصة بسياسة الاجور ووضع حد أدنى وحد أعلى لها .. يخيل الى ان هذه النقطة تحتاج الى شىء من التوسع وربط الاجر بالانتاج .

السيد الرئيس: ماذا تقول ؟

السيد احمد فرج : فمثلا الحد الادنى لأجر العامل الزراعى ١٨ قرشا فى اليوم .. ولم يتحقق .. وعندما عمل متوسط الاجر فى اليوم وجد ١٢ قرشا .. والحد الادنى لأجر العامل الصناعى اليومى ٢٥ قرشا .. لقد صور هذا بأن العامل الصناعى

ممـيز عن العامل الزراعـى ٠٠ وأرى من الافضـل ان ينـص فى الميثاق بصفة عامة بأ ن الاجر يرتبـط بالانتاج وبنـوع العمل نفسـه وبالمخاطر التى يتعرض لها العامل ٠

السيد الرئيـــس: عملية الاجور عملية مستمرة ٠٠ كوننا نقول حد أدنى وحـد أعلى للاجور ٠٠ فهذا لا يمنـع من بحـث موضوع الاجور كل عام ونوجد لها حلـــولا باستمـــرار ٠

السيد احمد فرج : أرى ان نشـير الى هذا فى الميـــثاق ٠

السيد الرئيـــس: ان عملية الاجور لا يمكن حلها حتى عام ١٩٧٠ ٠٠ كمـــا لا يمكن تطبيق الميثاق الآن بل نضـع منهاج عمـل ٠٠ ان اذابـة الفوارق بين الطبقات والتحدث عن المبادىء السليمة والاشتراكيـة ونظام الحكم ٠٠ تستغرق وقتـا ٠

السيد احمد عبده الشرباصى : ولكنها أصول لبنـاء المجتمـع ٠

السيد الرئيـــس: نعم ٠٠ ولكن بعد هذا تشكـل لجان الاجور وربط الاسعار ٠٠ أى أن العمليات التنفيذية تكون فيما بعـد ٠

السيد احمد فرج : كنت أود أن يشار ولو اشارة عابرة ٠٠ بان الاجر سيكون مرتبطـا بالانتاج وبدرجة مخاطر العمـــل ٠

النقطة الاخرى ٠٠ عن القوانين الاشتراكية التى صدرت عام ١٩٦١ ٠٠ وأشار سيادة

الرئيس الى وجود تساؤلات جعلت سيادته يدخل فى التفاصيل أحيانا ٠٠ ومن المسائل التى يصح أن نشير اليها فى الميثاق ٠٠ درجة شمول هذه القوانين ٠٠ ثم قانون توزيع الارباح ٠٠ نص هذا القانون على الشركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم ٠٠ ثم مدى تطبيق هذا القانون على المؤسسات الحكومية ومؤسسات الافراد ٠٠ ان القانون بمضمونه الحالى لا ينطبق عليها ٠

السيد الرئيس : هذا يكون بقانون ٠٠ ولقد وصلتنا شكاوى من عمال وموظفى مؤسسة النقل العام لمدينة القاهرة وهيئة السكة الحديد وغيرها ٠٠ بالنسبة لهيئة السكة الحديد ٠٠ توجد استحالة لاعطاء العمال ٠٠ لأنه يوجد اعتماد اضافى بمليونى جنيه ٠٠ وقد ارسلت للدكتور مصطفى خليل بان يعطى العمال والموظفين ٠٠ فقال بأنه يحتاج الى مليون جنيه ٠٠ ولا يمكن هذا الا برفع ثمن تذكرة الركوب ٠٠ فاذن هذه العملية ليست عملية ميثاق ٠٠ انها عملية خزينة ٠٠ ثم استفسرت عن امكان صرف مرتب نصف شهر لموظفى وعمال الحكومة فقيل بأنها تكلف الخزانة أكثر من ٦ مليون جنيه ٠

السيد احمد فرج : أرجو أن يشار الى كيفية تطبيق القوانين الاشتراكية ومنها قانون توزيع الارباح ٠

السيد الرئيس : اننى لا أعرف من أعطيه ومن لا أعطيه ٠٠ فكيف أضع هذا فى الميثاق ؟؟ !!

السيد احمد فرج : اننى أقصد تعميم القوانين الاشتراكية ٠

السيد عبد المحسن أبو النور : فيما يتعلق بالحلول الطبية لمشكلة تزايد السكان ٠٠ هذه النقطة فى حاجة الى تفسير ٠

السيد الرئيس: سنحذفهـا .

السيدعبد المحسن أبو النور: وفيما يتعلق بتساوى المرأة مع الرجل .. يستحسن أن نجعلها " مشاركة المرأة للرجل فى العمل والانتاج باعتبارها نصف المجتمع " .. فهذا أفضل من التساوى .. لأن " المشايخ " قد يخرجونها على أنها تساوى فى الميراث ..

السيدالرئيس: لقد قلنا هذا الكلام منذ عام ١٩٥٤ .. ثم اننا لن نغير قوانين الميراث .

السيد عبد المحسن أبو النور: اننى أقصد المشاركة فى العمل وفى بناء الوطن أى فى الحقوق السياسية .. بدلا من " التساوى " خشية التأويل .

السيدالرئيس: لا مانع .

السيد موسى عرفه: اننا نوزع أراضى الاصلاح على أساس تقاضى ثمنها على ٤٠ سنة بفائدة ٣٪ .. وهناك بعض أراضى لا تحتاج الى اصلاح كثير وتكاد أن تكون مستوية .. فهل يجوز أن نوزع أراض من هذا القبيل على العمال الزراعيين بدون مقابل أو بمقابل قيامهم باستصلاحها ؟

السيد الرئيس: هل تريد هذا فى الميثاق هنا أم فى اللجنة الزراعية ؟؟ ! !

السيدكمال الدين حسين: هذا لا شأن له بالميثاق .

السيد عبد العزيز السيد : بخصوص ما ورد بخصوص العلم .. أرجو " أن يكتفى بتوجيه العلم للمجتمع .. لأن الصياغة بهذا الوضع يفهم منها بان الجمهورية العربية لا ترى محلا لطلب العلم .

السيد الرئيس : يجب ان يتطور العلم للمجتمع .. ان العلم للعلم فى حد ذاته لا نستطيع مسئوليتنا فى الوقت الحاضر أن تتحمله ..
" وتلى سيادته الفقرة الخاصة بهذا الموضوع "

السيد كمال الدين حسين : لقد آن الاوان لكى نقول للناس بمنتهى الصراحة أن العلم للمجتمع .. ولا داعى لان يتقدم أحد اساتذة الجامعة للحصول على درجة الدكتوراه عن بحث فى " الامعاء الدقيقة لأم أربعة وأربعين " .. يجب ان يخدم العلم المجتمع .. وأرى أن هذه العبارة سليمة ويجب ان تبقى بنصها .

السيد عبد العزيز السيد : بخصوص الجزء الخاص بالديموقراطية السليمة .. وردت كلمة المثقفين .. أخشى ان تؤدى الى وجود فئة تسمى نفسها بالمثقفين .

السيد الرئيس : يمكن حذفها .

السيد عبد العزيز السيد : لقد وردت ايضا عبارة خاصة بالمحاماه وهى " ولو أن المحاماه من أشرف المهن ... الخ " .

السيد الرئيس : يمكن حذفها .

السيد عبد العزيز السيد : بالنسبة للتخطيط ٠٠ لم يذكر التخطيط الخاص بالافراد والهيئات العاملة كجزء من الخطة ٠٠ أى تخطيط واستغلال القوة الطبيعية ٠

السيد الرئيس : لقد تكلمنا عن التخطيط بصفة عامة ٠٠ ولم نتكلم عن خطة التنمية ٠٠ يكون هذا لمؤتمر الاتحاد القومى القادم ٠٠ ويمكن ان نذكر هذا ٠

السيد عبد العزيز السيد : بخصوص ما ذكرة الاخ فتحى الشرقاوى عن ثورة ١٩١٩ ٠٠ حيث تعرض الميثاق للثورات من الناحية العامة ٠٠ والقول بأنه يمكن ان تكون الثورات متلاحقة ٠٠ قد يخالف تصورى بعض الشىء ٠٠ المبادىء الستة لها نوع من الوحدة ولا يمكن ان نتناول واحدة عن الاخرى ولا تسير وحده بمفردها عن الاخرى ٠٠ مزايا الثورة فى التكامل والعمق ٠

السيد الرئيس : هذا ما حدث فى التاريخ ٠٠ " وتلى سيادته نص الفقرة التى تعرض لها الميثاق الخاصة بهذا الموضوع " ٠

السيد عبد العزيز السيد : فى ثورة سنة ١٩١٩ أهملت الناحية الاجتماعية لأن قادة الثورة كانوا من الاقطاعيين والباشوات ٠٠ وما كان لهم أن يفكروا فى الناحية الاجتماعية ٠٠ فكل قادة الثورة سنة ١٩١٩ من سعد باشا الى شعراوى الى حمد الباسل وغيرهم كانوا باشوات واقطاعيين حتى قبل نشوء الاحزاب ٠

السيد محمود فوزى : أريد أن أقول شيئا عن عبارة " العلم للعلم " ٠٠ من الممكن التوفيق بين الافكار التى قيلت وذلك بأن نقول ان الجامعات لا تقصر نشاطها على أساس ان العلم للعلم فقط ٠٠ بل يجب أن يكون اهتمامها بالنواحى النافعة

للبلـــد ٠٠ خصوصـا وأن الاخ صلاح هدايـت يوافق على أن البحث المطلق العلمي أساس كبير للتقدم حتى أنه يعتبر من أكبر مصـادر القوة فى الاتحاد السوفييتى ٠٠ فمـن الممكن التوفيق بـين الافكار كلها فلا نعطى فكرة أننا عزلنا العلم عن الحياة ٠٠ ولكـن يجب الآ يتقيـد باحتياجات السوق يوما بيـوم ٠٠ بل نحن نفتح المجال امـــام علما ئنـا ليحلقوا بخيالهـم فى الآفـاق البعيـدة ٠

السيد عزيز صدقـى : انى أريد أن أتكلم عن انطباعاتى بعد أن سمعت نـص مشروع الميثاق ٠٠ فهذا الميثاق راعى ان يذكر المبادىء العامة التى ترون سيادتكـم أن مجتمعنا يرسم طريقه على هداها دون الدخول فى تفصيـل محدد الآ فى بعـض الموضوعات التى ذكرتـم انه لابد من الاجابة عليها لايجاد الطمأنينة فى المجتمع ٠٠ وهذه فى الواقـع نقطة ظاهرة خلال الميثاق كلـه ٠

والانطباع الثانى أن الميثاق بالصورة التى وضـع فيها ، فيه شىء من " التطويـل "٠٠ والواقـع اننى بعد أن سمعت الميثاق فكرت ووجدت ان هذا " التطويل " لابد منـه ٠٠ لأن الدخول الى رسم الطريق بالنسبة للسنوات العشر القادمة دون أن نذكر الدوافـع والاسباب وظروف المجتمع التى أوصلتنـا الى أن نخطط هذا الطريق سيكون عملية مفروضـة وصعبـة " الهضم " ٠٠ ولكن الاستطراد فى الميثاق هو التمهيـد الذى يجعل النتائج التى وصـل اليها تبدو طبيعية جـدا ٠٠ وأعتقد أن مسألة ازالـة الفوارق بـين الطبقات قد شرحـت فى أكثر من مناسبـة فى الميثاق بحيث لم تترك لتأويـل غير المقصـود فى أذهاننا جميعـا ٠٠ فالتطويل كان لابد منه خصوصـا وأن سيادتكم تخاطبـون بالميثاق الستة والعشرين مليون فردا أو الشعب وليس الموجودين فى المؤتمر فقـط ٠٠ فلابد أن نذكر من لم يتتبـع العملية ونتسلسل به الى ان يهضـم المعنى كله مثـل أى شخـص فى المؤتمر ٠٠ بهذه الطريقة اعتبر أن التسلسـل التاريخى أولا ثم الدخـول فى الوضع الذى نرسمـه لأنفسنـا كمبدء عام فى الميثاق يستلزم هذا التطويل بل والتكـرار فى بعض الاحيان ٠٠ وهذا التكرار كان فى المبادىء التى أردتم سيادتكم أن تؤكدوهـا مرة بعد أخـرى كى ترسخ فى الاذهـان ٠

أما بالنسبة للجزء الذى جاء فيه تحديد للاوضاع ٠٠ فقد حرصتم سيادتكم ان يكـون

فى النواحى الاقتصادية .. وأنا أعتقد انه — فى الفترة الحالية — لابد من ايجاد الطمأنينة للنفوس .. والنصوص التى وردت فى الميثاق بهذا الشأن كانت موفقة لانه لا يوجد تعامل فى البلد .. لا أحد يشترى .. ولا أحد يبيع .. واذا كنا فى مرحلة تنمية فنحن فى حاجة الى ان يسير التعامل بطريقه الطبيعى .. وهذا التعامل الطبيعى لابد أن نوفر له أسباب الطمأنينة .. وأعتقد ان النص الخاص بالاراضى الزراعية كفيل بايجاد هذه الطمأنينة وفى نفس الوقت يحقق الهدف الذى نقصده وهو ألا يكون هناك اقطاع .

وأما بالنسبة للنصوص الخاصة بالتجارة والمبانى فهى تعبير عن الواقع الذى نعيش فيه .. ولا جديد الا أنها تطمئن الناس الى أننا لن نؤمم " البقالين " مثلا .

السيد الرئيس : ان وزير خارجية اليونان عندما زارنى فى شهر أغسطس كان أول سؤال وجهه لى هو : " هل حقيقة انكم ستؤممون البقالين ؟ " .. فقلت له أن هذا غير معقول .

السيد عزيز صدقى : ان التحديد يستهدف رسم الطريق بالنسبة للمجتمع الذى سنعيش فيه خلال العشر سنوات القادمة .. كذلك أشير موضوع الاجور ومستوياتها .. وأنا أعتبر ان النص الوارد فى الميثاق كاف جدا .. فقد ورد به المبدأ العام وهو أن يكون هناك حد أدنى للاجور .. كما ان وجود حد أقصى للاجور رسم ايضا الطريق للمجتمع الاشتراكى بمعنى انه أوجد المعنى المقصود بألا تكون هناك فوارق ضخمة بين افراد المجتمع من حيث الدخول .

وأما فيما يختص باعطاء نسبة ٥٠٪ من المجالس الشعبية للعمال والفلاحين .. فانى أتساءل : " من هم العمال ؟ " .. الفهم الذى عندى ان العامل — كما قلتم سيادتكم — هو كل من يحصل على أجر .. وهذا التحديد للمعنى يجب أن يتحقق خلال فترة الميثاق .. وقد يكون مدير المصنع عاملا من عماله .....

السيد فتحى الشرقاوى : هذا وضع دستورى .. ومدير المصنع قد تكون له صفة نيابية .

السيد الرئيس: في المستقبل قد تكون للموظف ايضا صفة نيابية .. في الماضي كان مدير المصنع من الممكن ان يكون نائبا .. والديموقراطية في الاشتراكية ستختلف عن الديموقراطية في البلاد الرأسمالية .. والسبب ان القطاع الخاص كان هو الذي يحكم وهو الذي يمثل ديموقراطية رأس المال أو الرجعية أو الاقطاع .

السيد فتحي الشرقاوي: الموظف الذي يكون في المجلس النيابي مفروض فيه أن يراقب على السلطة التنفيذية .

السيد الرئيس: يخصوص الفصل بين السلطات .. يعتبر هذا الموضوع من أهم الموضوعات الموجودة في الميثاق ولم يتعرض لها أحد .. توجد آراء كثيرة حول هذا الموضوع .. في انجلترا مثلا .. من له الاغلبية في البرلمان .. يمتلك السلطة التنفيذية .. والذي يمتلك السلطة التنفيذية هو الذي يسير البرلمان .. يستطيع البرلمان في انجلترا ان يحدد السلطة التنفيذية .. اذن عملية الفصل بين السلطات عملية صورية ونظرية أكثر منها عملية .. تستطيع السلطة التنفيذية التي لها أغلبية في البرلمان أن تصدر أي تشريع بالنسبة للسلطة القضائية .

كذلك في امريكا وهو النظام الرياسي .. طالما ان رئيس الجمهورية هو صاحب الاغلبية في الكونجرس يستطيع ان ينفذ كل شيء .

الدول الاشتراكية أو الشيوعية .. لا يوجد فصل بين السلطات . ولقد فصل الاتحاد السوفييتي بين السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية . والبرلمان المنتخب له السيادة على البلد .. وتنتخب سلطة تنفيذية .. ثم تنتخب من بينها هيئة رياسة حتى تأخذ سلطات .. ثم تقرر انتخاب المحكمة العليا .. ولقد بدأوا اليوم يتكلمون عن الفصل بين السلطات .. ثم نجد الوضع مختلفا في الانظمة الديموقراطية البرلمانية والرياسية .. ثم بين الديموقراطية الشعبية الموجودة كل منها له نظام حسب التوزيع الطبقي أو السلطات الطبقية .. في المجتمع الاشتراكي يعمل على اذابة الفوارق بين الطبقات .. ويكون العمل هو الاساس .. ويكبر القطاع العام .

ما هو الفرق بين الموظف الذى يعمل كاتبا فى محكمة كفر الزيات وبين عامل فى مصنع نسيج كفر الدوار ؟ هذا قطاع عام وذاك قطاع عام .. ما هو الفرق بين مدير مصنع حرير حلوان وهو قطاع عام ومدير شركة النصر .. وهو قطاع عام ؟ نبحث فى الدولة عن الذى لم يكن له مصلحة بهذا الوطن .. فلم نجد غير المعزولين .. أمثال فرغلى وعبود .. نفس البناء الاشتراكى يغير المجتمع تغييرا كاملا .

السيد فتحى الشرقاوى : يلزم معنى واحدا .. ما هى الغاية من تشكيل مجالس شعبية ؟ هى السلطة والرقابة .. الى أى مدى يمكن تحصين هذه السلطة ؟ هذه المسائل لن تحتاج الى دمج .. انما لابد من تحصين عضو الهيئة المراقبة لتحقيق المعنى المرجو من الرقابة .

السيد الرئيس : حتى فى المجتمع الرأسمالى .. حزب المحافظين له الاغلبية فى مجلس العموم .. ما هى طريقة تحصين الناس؟ .. حزب المحافظين صاحب الاغلبية فى المجلس وله نظام معين .. كيف يحصن العضو؟ الذى يفصل من حزب العمال لم ينتخب .. العملية هى عملية شكل المجتمع .. توجد دول كثيرة تتبع النظام الديموقراطى الغربى .. لم نجد تحصينا فى الدستور .. ما تريده هو ان نخرج بمفاهيم جديدة .. السبب الذى من أجله جاء هذا النص .. هى الديموقراطية السليمة التى تتحدث عن المفاهيم الثورية الجديدة .. تكلمنا عن اسباب هذا .. عن القيادة وعن خلق جهاز سياسى جديد .. ثم النقطة التى تلى ذلك .. تلميح جديد . " وتلى سيادته النص الوارد فى الميثاق " .

وفى تصورى أن نفس نظام الحكم بعد التنظيم الاشتراكى يجب تغييره .. وفى تصورى .. لدى سلطات لم تعطى لأحد من قبل فى هذا البلد .. وقد لا أباشرها جميعا .. كما أن هذه السلطات لن تعطى لأحد فى المستقبل .. وعلى هذا الاساس يجب ان نعمل من اليوم على تجهيز وضعنا على الوضع السليم .. أقمنا المصانع .. واستوردنا الديزل وما الى ذلك .. ولكن يوجد الاحسن ونريد ان نربطه به وهو بناء جهازنا السياسى ونظامنا .. أعتقد اننا سنعمل على أساس الدستور الجديد وهى غير الأسس التى عملنا

على أساسها .. وهذا لن يتم بين يوم وليلة .. انما يجب أن نعد له من الآن .. نريد ان يكون النظام جماعيا .. يتولى مجلس الامة جميع السلطات .. التشريعية والتنفيذية .. ومن هذا المجلس يتولى جماعة السلطة التنفيذية ويكونوا مسئولين عنها .. من يباشر السلطة التنفيذية عن المجلس الوطني ؟ .. رئيس الجمهورية .. كيف نبني هذا ؟ أرى الا ينفرد رئيس الجمهورية بالسلطة التنفيذية .. أي يجب ان يكون معه مجلسا .. ثم يوجد رئيس الحكومة ومجلس الوزراء له سلطة تضامنية .. أي توزيع السلطات من جديد .. ونقلل من السلطات الفردية بحيث تكون جماعية .. ويعطى لمجلس الامة أكبر سلطة .. حتى يسير النظام في الطريق السليم .. ويجب أن يسير التنظيم السياسي في الطريق الصحيح .. وبهذا يعمل جميع الناس .. ثم تشكل مجالس محلية .. مجالس المحافظات والمدن والقرى .. وتعطى لها السلطة على أساس جماعي .. وأرى انه لا يمكن تغيير الجهاز الحكومي الا اذا أتبعت اللامركزية .. ووزع الجهاز الحكومي على الاقاليم .. وتسير السلطة الجماعية باللجان من أعلى مستوى حتى أصغر مستوى .. بدون هذا لا يستقيم الوضع ولا يوقظ الناس .. كل واحد يقول " وأنا مالي " .. حتى الوزراء كل يعمل في محيط وزارته .. وهذا ايضا يضمن منع الانحرافات .. كيف يمكن عمل ضمانات أمان ؟ الحل الوحيد هي الجماعية .. وهذا لن يتم بين يوم وليلة .. سيحتاج ذلك في سنين .. لانه يوجد ميل للفردية " والتكويش " على السلطات وتوسيع الاجران .. يجب ان يصفّى كل هذا .. وأن نبدأ في عمل جماعي .

السيد فتحي الشرقاوي : كل ما أرجوه الا يوجد نوع من الازدواج .

السيد الرئيس : اننا لا نريد ابدا أن تكون هناك ديكتاتورية للتنظيم الشعبي ..

اذا أوجدنا مثل هذه الديكتاتورية نكون قد قضينا على التنظيم الشعبي .. يجب ان تكون هناك فرصة للأخذ والعطاء لأننا اذا حاولنا أن نمارس أي نوع من انواع الدكتاتورية في التنظيم الشعبي أو نمارس عملية " املاء " .. فاننا ننفصل عن القاعدة .. وعلى هذا الاساس يجب ان نستجيب لرغبات الناس ونبلورها .. ونحن نفعل هذا فعلا في القوانين .. وقد ندخل في التناقض الطبيعي الموجود في المجتمع ولكنا ننساق وراء المصلحة المطلوبة

لغالبية هذا الشعب .. وكذلك .. لابد أن نسير بهذا الشكل بالنسبة للتنظيم السياسي .. ويجب الا تكون العملية " بيروقراطية " أى اعطاء تعليمات من رؤساء التنظيم الشعبى .. وبالنسبة للسلطة التشريعية سيكون نفس الشيء .. وقد نكون فى البداية "كاشين" كما حدث فى المجلس الاخير .. ولكن هذا لا يمنع أننا يجب أن نتوسع ونتدرب ونتمارس على الموضوع سنة بعد سنة حتى تكون العملية منظمة .. وأنا أعتبر انه قد آن الأوان لتغيير هذا النظام بحيث لا يكون هناك فراغ قيادى .. وهناك مثل على هذا هو الثورة التركية .. فأثناء حياة كمال أتاتورك كانت تركيا قوية جدا .. ثم بعد سنة ١٩٢٤ ذهبت الثورة التركية هباء منثورا .. وذلك لسببين .. لأنهم - أولا - لم يهتموا بالناحية الاجتماعية .. ولأنهم - ثانيا - لم يطبقوا الناحية الجماعية فى القيادة .. وقد حاول أتاتورك أن يطبق هذا ولكنه رجع فى كلامه ولم يطبقه .. وبذلك ضاعت الفرصة على الثورة التركية .. الفرصة فى أن تحقق اكثر مما حققته فى مجد كمال أتاتورك .

ونحن قلبنا كيان البلد اجتماعيا واقتصاديا و ... و ... الى آخره ... ولابد أن نرسى أساسا لمستقبل متماسك مترابط على أساس سليم يمنع من أى انحراف .. وفى الجماعية الضمان الكامل .. أو ضمان قد لا يكون كاملا ولكنه ضمان .

السيد عزيز صدقى : هذه النقطة أثيرت عندما تساءلت عمن هم العمال ..

أنا أعتبر العامل فى المجتمع الجديد هو كل من يعمل بأجر .. وقد لا يكون عاملا يدويا .. فمثلا .. هل الكتاب على الآلة الكاتبة يعتبر غير عامل ؟ هل يعتبر خاج الطبقة العاملة التى ننص عليها ؟ .. من المستحسن أن نعرّف من نقصده بالعمال والفلاحين فى هذا النص .. ثم من هم الفلاحون ؟ .. هل من يملك ٢٠ فدانا يزرعها بنفسه يعتبر فلاحا فى حكمنا أم لا ؟ .. كل هذا لابد أن يحدد .

السيد الرئيس : هذه النقطة وضعت اجمالا .. وبخصوص ما ورد عن النقابات .. نريد أن نقض على الطبقية فى قانون النقابات .. للموظفين والعمال نقابة واحدة بعد أن كانت لهم نقابتين .. فى احدى خطبى قلت عن العامل كل من يأخذ أجرا اعتبارا من رئيس الجمهورية حتى أصغر عامل .. هذا أيضا غير واضح بالنسبة للقضاء على الطبقية .. تقابلنا اليوم عملية النقابات المهنية .. ما هى النقابة فى المجتمع الاشتراكى ؟ هل يمكن أن يكون عندنا اتحادين لنقابات العمال كما نشر فى الصحف ؟

السيد فتحى الشرقاوى : بخصوص هذا الموضوع .. كانت توجد لجنة مكونة منى ومن الدكتور النبوى المهندس والأخ السيد يوسف .. باعتبار المهن الأساسية هى المعلمين والأطباء .. وكنا نبحث مشروع النقابات المهنية .. وكانت نقطة البحث مشروع تقدم به الأخ حسين خلاف .. ، وكنا نبحث الأمر بمعزل عن النقابيين .. فقلنا ما هو المانع من حضور هؤلاء النقابيين بحث هذا الموضوع .. وحضر هؤلاء النقابيين .. أساس الفكرة .. وجود سوء ظن من بعض الأقلام التى تولت النشر حيث قالت سوف تلغى النقابات .. وهذا الكلام لا صحة له .. انما المستنتج تطوير مهمة النقابة من تنظيم يخدم مصلحة الأعضاء الى تنظيم يخدم مصالح المهنة .. وكان قصد هؤلاء النقابيين عمل اتحاد .. فقلنا لهم اكتبوا ما تشاؤون وارسلوه الينا .. ولم يصلنا رد حتى الآن .

السيد الرئيس : لا يمكن أن يوجد اتحادان .. اتحاد عام لنقابات العمال واتحاد عام للاتحادات المهنية .. يمكن أن يوجد اتحاد عام للنقابات على أساس الوضع الاشتراكى .. اننا نتصور النقابة فى المجتمع الاشتراكى .. يجب أن تعمل .. مستقبلا قد تلغى وزارة العمل وتتولى النقابات عمل وزارة العمل بالاضافة الى عملها .. يجب أن نرتب لهذا من الآن ونقضى على الطبقية .. نقول .. كل من يعمل ويأخذ أجرا فهو عامل .. كيف هذا ؟ فى نقابة الأطباء .. الدكتور مجدى يمتلك مستشفى مجدى .. هل هو عامل ؟ لم نستطع

أن نقول انه عامل ٠٠ بالنسبة لنقابة المحاسبين ٠٠ زهير جرانة ٠٠ هل هو عامل ؟ بخصوص نقابة المهندسين ٠٠ سيد كريم ٠٠ هل هو عامل ٠٠ لم أستطع أن أعتبر هؤلاء عمالا ٠٠ لكن يوجد مهندس فى مصنع أو دكتور فى وحدة صحية يعمل ليل نهار ٠٠ هذا يعتبر عاملا ٠٠ لو قلت بأن المحامى عامل ٠٠ فكل محام عاطل فى قرية يدخل الانتخابات ويفوز بها ٠٠ ان تعريف العامل يحتاج الى تعريف مضبوط ٠٠ و هذا الذى جعلنا نذكر المثقفين ٠٠ قلنا العمال والفلاحين والمثقفين ٠

السيد كمال الدين حسين : مفروض أن العامل هو الذى ينتج ٠

السيد الرئيس : هذا فى مرحلة متطورة ٠٠ بهذا نكون قد دخلنا فى تعريفات وتركنا الواقع ٠

السيد كمال الدين حسين : يوجد عامل يقوم بالعمل اليدوى وينتج ٠٠ ثم يوجد عامل يؤدى خدمة لهذا العامل ٠٠ وهو كاتب الآلة الكاتبة ٠

السيد الرئيس : كاتب الآلة الكاتبة لا يرضى أن يكون عاملا ٠٠ يرضى هذا الكاتب أن يعمل بمرتب ٧ جنيهات شهريا كاتبا على الآلة الكاتبة ولا يرضى أن يعمل بمرتب ١٧ جنيها كعامل ٠٠ " مثل هذا الكاتب طبقى " ٠

السيد كمال رفعت : قد يكون مرتب الموظف أصغر من مرتب العامل ٠٠ ولكن الموظف يميّز فى الأجازات وفى المنح ٠

السيد الرئيس : هذا خطأ ٠٠ ولا بد أن نصفيه ٠٠ الرجل الذى لا يقبل أن يكون عاملا ويريد أن يكون موظفا هو رجل طبقى ٠٠ عنده تفكير طبقى وينظر

الى العمل على أنه للطبقة الدنيا .. وأنا أعرف أنه يريد أن يرتدى " بدلـــة " ويذهب الى المكتب حتى ولو أخذ ٧ جنيهات شهريا .. بدلا من أن يكـــون عاملا فى مصنع ويأخذ ١٧ جنيها .. وهذه أفكار طبقية متوارثة .

السيد محمود فوزى : انى غير مرتاح لكلمة "المثقفين" .. وأريد أن نوجـد كلمة أخرى بدلا منها .. والا فان معنى ذلك اننا نقول ان العمال غير مثقفـين .. كما أن فى السودان يوجد من يسمون أنفسهم " الخريجين " .. ان مثـل هذه الكلمات تبرز أن بقية الأمة غير متعلمين .

السيد الرئيس : ان هذه الكلمة متخذة من كلمة " انتلجينسيا " .

السيد محمود فوزى : ان معناها أهل الفكر العالى .. ومن الافضل أن نتخلص من هذه الكلمـة .

السيد حسين الشافعى : فى الحقيقة أن موضوع تعريف من هو العامل تكتنفه عدة اعتبارات .. الاعتبار السياسى والاعتبار الاجتماعى .. والميثاق فيه الجانب الاشتراكى والجانب الديموقراطى .. ونحن فى أذهاننا أن الاشتراكية أو الديموقراطية ستمر فى عدة مراحل الى أن تتحقق التحقق الكامل .. ولذلك فأى مفهـوم سيتغير طبقا لكل مرحلة .. ونحن لا نريد أن نأخذ تعريفا ونبنى عليه تصرفـا قد يكون مناسبا بالنسبة للمرحلة التى نمر بها وقد لا يكون مناسبا .. وفى البـلاد الاشتراكية لا توجد وزارة عمل .. انما هناك ما يسمى " لجنة العمل والأجـور " ويرأسها مسئول بدرجة وزير .. ومشاكل العمل والأجور متغيرة .. والسلطة الأخـرى التى تقابل هذه اللجنة هى الاتحادات التى تختص بالتطور الاجتماعى للطبقـة العاملة وتقدم الخدمات الاجتماعية التى يتمتع بها العامل بانتمائه الى اتحـاد العمل .. فهو يشعر بالولاء لهذا الاتحاد لأنه مرتبط فيه بالمصلحة .. وهـو ينتمى اليه ليتمتع بنظام التأمينات .. ونحن عندما بدأنا تطبيق نظام التأمينـات كنا مضطرين الى أن نأخذ بنص القانون الذى يقضى بأن كل من يطبق عليه قانـون

عقد العمل يعتبر عاملا وبالتالى يتمتع بالميزات الموجودة فى القوانين العمالية ..
وقد أخذت القوانين ايضا بالوضع القائم فى المجتمع الرأسمالى من حيث التفرقة
بين العامل والموظف سواء فى الاجازات أو فى مكافأة نهاية مدة الخدمة .

والذى أريد أن أخرج به هو أن تعريف العامل لابد أن يأخذ المضمون
الذى يحقق الهدف السياسى والاجتماعى فى المرحلة التى نجتازها .

وانا اعتبر أن التعريف الذى يقضى بأن كل من يعمل بأجر فهو عامل كان
المقصود منه رفع نفسى ومعنوى للعاملين .. ولكن فى المجال التطبيقى أعتقد
أنه لكى ننتقل الى الوضع الاشتراكى لابد أن نأخذ مرحلة يكون التعريف فيها غير
ضار بالهدف السياسى المطلوب .

السيد / عزيز صدقى : لقد أثير هنا أن سيادة الرئيس سوف يتولى الرد على
الاستفسارات التى تتعلق بالميثاق .. هذا مجهود كبير .. والوقت لم يتسع للاجابة
على جميع الاستفسارات .. ولهذا أرى أن يقوم سيادة الرئيس فى المناسبات
المختلفة بشرح الميثاق .

السيد الرئيس : بعد عملية شرح الميثاق فى المؤتمر ستوجد عملية شرح أخرى
على درجات وفى كل مكان .. فعندما اتكلم فى دمياط أو فى اسوان .. لم أخاطب
الفئة التى أمامى .. بل أتكلم لجميع أفراد الشعب .. وهذا يستدعى أن ما أقوله فى
المؤتمر يجب أن يكرر فى المجالس المحلية .. مجالس المحافظات ومجالس المدن
ومجالس القرى .. وجميع المستويات الأخرى .

نقطة أخرى .. ما هى النقاط التى تحتاج الى شرح ؟ هذه قد تنظم
على أساس .. عمل عدة لجان لبحث بعض النقاط وتعرض هذه النقاط على المؤتمر
وتحدد جلسة لشرح الميثاق ونرد على جميع الاستفسارات .

السيد / عزيز صدقى : الذى أراه أن يقر المؤتمر الميثاق بمضمونه .

السيد الرئيس : قد تكون هناك عشر لجان أو ست لدراسة الميثاق .. ثم اذا كانت هناك تفسيرات تقدمها هذه اللجان .. وبعد ذلك نشرح .. ثم يكونوا لجنة تقدم تقريرا .

السيد / على صبرى : لابـــد أن تكون هناك لجنة تنسيـــق .

السيد الرئيس : يجب أن نوزع أنفسنا على اللجان .. كل واحد يحضر لجنـة مثلا ويكون هناك رد على موضوعات كثيرة حتى اذا دعا الأمر الى عقد اجتمـــاع للتوضيح .. ولابد أن تكون هناك قيادة فى المؤتمر لأننا لا يمكن أن نتركـــه دون قيـــادة .

السيد / كمال الدين رفعت : ان الكثيرين ينتظرون أن يبرز فى الميثاق الشكـــل الذى تمارس به الديموقراطية .. ان مفهوم الناس عن الديموقراطية أنها برلمان يمثل الأغلبيـــة .. وعلى حسب مفهومنا الاشتراكى ليس هذا هو الشكل الديموقراطـــى أو على الأقل هو جزء منه فقط لأن الاشتراكية تنبع من القاعدة الى القمة فـى كافة المستويات سواء فى القرية أو فى المحافظة أو فى المصنع أو فى أى مؤسســـة أو اتحادات نقابات .. فاذا أخذنا مثلا المصنع .. كيف تمارس فيه الديموقراطية ؟ .. حسب مفهومى هى تمارس بواسطة العمال فى المصنع فى حدود عمل المصنـــع نفسه .. فمثلا اذا كانت للمصنع خطة انتاج أو تنمية معينة .. توضع هذه الخطـــة ثم تناقش داخل المصنع .. والنقابات لن يكون نشاطها هو المطالبة بحقوق للعمـال وسيكون نشاطها على شكل مناقشة بالنسبة لصناعة معينة .. مثلا فى صناعة البـــترول تناقش خطة التنمية للبترول كرأى استشارى .. وقد نخرج بتجارب من هذه المناقشة .. ونحن اذا ابرزنا الشكل الذى تمارس فيه الديموقراطية فى الميثاق .. قد نحـــدد بالضبط ما هو الشكل الديموقراطى الذى نرجوه .

نقطة أخرى .. هناك قيم معينة .. هى القيم التى تخص الفرد .. وهـــذه القيم لابد أن تبرز فى الميثاق .. فالحريات الاساسية .. العدالة والمســـاواة .. وردت فى الميثاق بشكل عام .. ولكن التركيز عليها فى ناحية معينة قد يعطيهـــا وضعا آخر .

وقد فاتنى أن أذكر — فيما يتعلق بالشكل الديموقراطى — أنه يجب أن يقوم على اللامركزية ٠٠ لامركزية فى التنفيذ والادارة ٠٠ أى الادارة المحلية ٠

وبالنسبة لمسئولية النقابات ودورها فى المجتمع الاشتراكى ٠٠ يجب ابرازها ايضا فى الميثاق ٠٠ كما يجب ابراز دور الفرد فى المجتمع على أساس أننا نسمح بقيام القطاع الخاص والملكية الخاصة وهذا بالتالى يفيد ابراز دور الفرد وقيمته ويفيد اعطاء الفرد حرية المبادأة فى العمل ٠٠ وهذه النواحى تبرز أن الفرد ليس آلة وأن له قيمة فى مجتمعنا ٠٠

هناك نقطة أخرى فيما يتعلق بالوحدة العربية ٠٠ فقد ذكرت عبارة " اننا لانتدخل فى شئون الآخرين " ٠٠ هذه العبارة أعتقد انه لاداعى لها حتى لا تأخذ معنى خاصا ٠

السيد / عبدالوهاب البشرى : ان الميثاق كامل ومتكامل مع بعضه ٠٠ ولهذا أرى ان نبرز نواح معينة عن الزراعة والصناعة والخدمات ويكون ذلك فى حدود الاطار العام للميثاق ٠٠ وتشكل لجان من المؤتمر وتقوم كل لجنة بدراسة الميثاق وتركز كل لجنة على نقاط معينة حسب اختصاص اعضائها ٠٠ لأن هذه اللجان قد تعطى نقاطا ذات فائدة ٠

كما أن سيادة الرئيس كان حريصا على وجود موازنة بين الحقوق والواجبات ٠٠ وبالرغم من تعرض وسائل الاعلام لها فانها لم تأخذ التوازن الخاص بها ٠٠ وأرى أن يبرز الميثاق سلوك الفرد وعلاقته ومسئوليته بينه وبين نفسه وبينه وبين زملائه ورؤسائه ٠

السيد الرئيس : نحن نتكلم عن الطبقية ٠٠ وأعتقد بعملنا على اذابة الفوارق زاد من آمال الطبقة الدنيا بعد القوانين الاشتراكية ٠٠ يوجد أناس اعتكفوا فى مصانع ياسين ٠٠ لانزعج من هذا ٠٠ لقد اخذنا من الشيوعيين الأرض التى تحت يدهم ٠٠ انهم يكرهون هذا النظام ٠٠ لقد قام بحملات علينا راديو لبنان ٠٠ نحن الآن ننتقل من ديموقراطية البيرجوازية الى ديموقراطية الشعب ٠٠

وسيحاولون ان يخلقوا لنا المشاكل ٠٠ لا نتزعج أبدا ٠٠ نحن مسئولون عن كل ما حدث بعد العهد الماضى ٠٠ أحد المحافظين رفض اعطاء مكافآت للعمال رغم انهم يأخذونها سنويا ٠٠ ورغم هذا القينا اللوم على العمال ٠٠ لما وجدت الامر بهذا الوضع قلنا نعطى مرتب ١٥ يوما مكافأة ٠٠ عندنا القوانين التى يمكن ان نستغلها ٠٠ فمثلا نجد مادة فى قانون العقوبات تقول " كل من يعمل كذا وكذا يعاقب بكذا وكذا ومابعدها ٠٠ وبعض المواد ٠٠ كل من يرتكب كذا وكذا ومابعدها يعاقب بكذا وكذا ٠٠ نريد تغيير هذه القوانين القديمة ونعمل قوانين جديدة ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : فى الفصل الخاص بحتمية الحل الاشتراكى تكلمنا عن عدالة التوزيع فى فائض الربح ٠٠ وأعتقد أن المقصود هو عدالة التوزيع فى الدخل العام ٠٠ أى فى ناتج العمل وليس فائض الربح ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : عدالة التوزيع فقط ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : قد لا يكون هناك فائض ربح ٠٠ وقد يكون المقصود هو عدالة توزيع الدخل القومى كله ٠٠ فمن الاسس الاجتماعية التى نسير عليها عدالة التوزيع بوجه عام ٠٠ توزيع الدخل القومى والانتاج القومى ٠٠ كذلك من أسسها الحد الأدنى للأجور ٠٠ ونحن لا ننظر الى عدالة التوزيع فى الربح فقط ٠٠ كما أن نسبة ال ٢٥ ٪ هذه جزء بسيط من عدالة التوزيع ٠

السيد / حسين الشافعى : تكفى كلمة "الفائض" فقط ٠

السيد / عبدالمنعم القيسونى : كذلك ذكر أن اعادة توزيع الثروة تزيد من عدد القادرين على الاستثمار ٠٠ واعتقد ان المقصود هو زيادة عدد القادرين على الاستهلاك ٠٠ لأن اعادة توزيع الثروة تزيد الانتاج والاستهلاك ٠

السيد / عبداللطيف البغدادى : ستزيد المدخرات وبالتالى يزيد عن القادرين على الاستثمار .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : ثم فى الفصل الأول تكلم الميثاق عن جمع المدخرات وتوجيهها نحو التنمية .. وبعد ذلك لم يشر الى اهمية المدخرات للتنمية .. ويجب أن نبرز هذه النقطة لنبين أن التنمية محتاجة الى مدخرات .

السيد الرئيس : وبهذه المناسبة .. يجب أن تنشروا اعلانات للعمال ليدخروا فى البنوك وفى صندوق التوفير .. اننى لا أرى الا الاعلانات الاستهلاكية .

السيد / عبدالمنعم القيسونى : فى مجال الادخار .. أرى النص على تطمين المدخرين .

السيد الرئيس : بالنسبة للبورصة .. نلاحظ وجود شركات تعطى ١٢ ٪ .. توجد أشياء كثيرة بين الهيئات تحتاج الى توجيه .. يوجد ورق بـ ٧٠ قرشا .. ثم لماذا لا نتدخل ؟

السيد / عبدالمنعم القيسونى : يكاد يكون كل الشراء من الهيئات والبنوك التى تحت اشرافنا .. لكن لابد من شراء هذه الأوراق .

السيد الرئيس : لقد قلت بأن بنك بورسعيد سوف يوزع .. بالنسبة لتوزيع الأرباح .. تحتاج الى بحث .. ثم ان عملية التطمين فى البورصة تحتاج الى اجراءات عملية .. فماذا يحافظ بنك مصر على مستوى اسعار اسهمه والبنوك الأخرى لا ؟ .

اما بالنسبة للمدخرات ممكن نطمئنها ولوانه عندما نتكلم عن المال بالنسبة للرجعية .. يعتقد بعض الناس أننا سنأخذ المدخرات .

هل توجد ملاحظات أخرى على الميثاق ؟ ....

اشكركم .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

انتهى الاجتماع فى تمام الساعة العاشرة مساء ..